

Distr.: General
12 September 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول
الجزرية الصغيرة النامية
آبيا، ١-٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤

رسالة مؤرخة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام
للمؤتمر من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى
الأمم المتحدة

باسم حكومي، يشرفني أن ألتبس تضمين تقرير المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول
الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد في آبيا، في الفترة من ١ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤،
البيان الكامل المرفق طيه الذي تسجل فيه الولايات المتحدة الأمريكية موقفها.

(توقيع) سامانتا باور

السفيرة

الممثلة الدائمة



الرجاء إعادة استعمال الورق

170914 170914 14-60890 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ الموجهة إلى الأمين العام للمؤتمر من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة بيان تسجيل موقف بشأن الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية

[٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، آبيا]

تقدر الولايات المتحدة تقديرا بالغاً العلاقة التي تربطها مع الدول الجزرية الصغيرة النامية، وكما أوضحنا خلال هذا المؤتمر بالغ الأهمية، نحن ملتزمون بالعمل في شراكة مع جميع الجهات المعنية من أجل تعزيز التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في جميع المناطق. وشاركت الولايات المتحدة على نحو وثيق في المفاوضات التي جرت في الأمم المتحدة بنيويورك والتي أسفرت عن مشروع الوثيقة الختامية المعنونة "إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)" (الوثيقة A/CONF.223/3، المرفق)، الذي اعتمدناه للتو. ورغم ذلك، لدينا عدد من النقاط التي نود توضيحها فيما يتعلق بالفقرتين ٧ و ٦٨ من الوثيقة الختامية.

إن الولايات المتحدة تؤيد حق كل إنسان في التمتع بمستوى معيشي لائق، بما في ذلك الغذاء، على النحو المعترف به في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومع ذلك، لا بد لنا من اغتنام هذه الفرصة للتأكيد من جديد على أن الولايات المتحدة ليست طرفاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وانضمام الولايات المتحدة إلى توافق الآراء بشأن هذه الوثيقة لا يعني الاعتراف بأي تغيير في الحالة الراهنة للقانون الدولي التقليدي أو العرفي فيما يتعلق بالحقوق ذات الصلة بالغذاء. وعلى الصعيد المحلي، تنتهج الولايات المتحدة سياسات تعزز إمكانية الحصول على الغذاء، وهدفنا هو وجود عالم يتمكن فيه الجميع من الحصول على ما يكفيهم من الغذاء. بيد أننا لا نعتبر الحق في الغذاء التزاماً واجب النفاذ. وبناء على ذلك، فإننا نفسر هذه الإشارات إلى الحق في الغذاء، بالنسبة للدول الأطراف في العهد، في ضوء المادة ٢ (١) من العهد. ونحن نفسر أيضاً الإشارات إلى التزامات الدول فيما يتعلق بالحق في الغذاء بأنها تنطبق بالقدر الذي قبلت به الدول تلك الالتزامات.

وتؤمن الولايات المتحدة إيماناً راسخاً بأن تعزيز التنمية عنصر هام لتعزيز الرفاه الاقتصادي والاجتماعي. والولايات المتحدة هي أحد أكبر مقدمي المساعدة الإنمائية في العالم. ومع ذلك، فإن الشواغل التي تتنبأ الولايات المتحدة إزاء وجود "حق في التنمية" هي شواغل قائمة منذ زمن بعيد ومعروفة جيداً، فليس هناك من مدلول متفق عليه دولياً "للحق في التنمية". علاوة على ذلك، لا بد من العمل لجعله متسقاً مع حقوق الإنسان، وهي الحقوق التي يقر بها المجتمع الدولي بوصفها حقوقاً عالمية يؤمن بها الأفراد ويتمتعون بها، ويجوز لكل فرد أن يطالب حكومته بها.

وفيما يتعلق بالفقرة ٦٨ من الوثيقة الختامية، تشدد الولايات المتحدة على أن الكفاءة في استخدام الموارد تشكل عنصراً أساسياً من عناصر التنمية المستدامة، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد هو أمر في صميم الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وقد ظلت الولايات المتحدة تدعو منذ فترة طويلة إلى اتخاذ نهج إزاء الاستهلاك والإنتاج المستدامين يكون عالمياً لجميع البلدان، حيث لا يؤدي النمو الاقتصادي إلى تدهور البيئة أو إلى حدوث آثار سلبية على الموارد. وفي الوقت نفسه، نحن ندرك أيضاً أن المرونة ضرورية في التنفيذ لمراعاة الظروف الخاصة بكل بلد. ونحن نفهم أن القصد من الفقرة ٦٨ من الوثيقة الختامية هو التأكيد من جديد على ذلك النهج العالمي على النحو المعرب عنه في إطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وكذلك لتسليط الضوء على الدور القيادي الخاص للبلدان المتقدمة النمو في مجال تعزيز تبادل أفضل الممارسات فيما يتعلق بتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين، استناداً إلى تجربتنا المكتسبة في سياسات وإجراءات حماية البيئة، وخبرتنا التقنية وقدراتنا.